15 December 2015
Arabic

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة شانتال أويزيرا (رواندا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال (انظر A/70/474، الفقرة ٢). وأتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٣٥ و ٣٦ المعقودتين في ١٠ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة^(١).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/70/L.50 و A/C.2/70/L.73

٢ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط" (A/C.2/70/L.50).

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء تحت الرموز A/70/474 و A/70/474/Add.1 و A/70/474/Add.2 و A/70/474/Add.3 و A/70/474/Add.4.

(١) A/C.2/70/SR.35 و A/C.2/70/SR.36.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- ٣ - وفي الجلسة ٣٦، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط" (A/C.2/70/L.73)، قدمته مقررة اللجنة، شانتال أويزيرا (رواندا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/70/L.50.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/70/L.73 أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/70/L.73 (انظر الفقرة ٨).
- ٦ - وفي الجلسة ٣٦ أيضا، أدلى ممثل كندا ببيان (أيضا باسم أستراليا والولايات الأمريكية).
- ٧ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/70/L.73، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/70/L.50 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٩/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط،

وإذ تسلم بالأهمية البالغة التي يكتسيها إيجاد نظام متعدد الأطراف يكون شفافاً وفعالاً يشمل الجميع من أجل التصدي للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العالمي، واعترافاً منها بعملية الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد التزاماتها بتدعيم فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وتعزيزهما،

وإذ تؤكد من جديد دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بأن الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، توفر منتدى عالمياً متعدد الأطراف شاملاً للجميع يضيف قيمة لا تضاهى على مناقشتها وعلى قراراتها المتعلقة بالمسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تذكّر من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تذكّر أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ الشمول وعدم إغفال أي بلد لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترايط" في إطار البند المعنون "العولمة والترايط"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط اللجنة الثانية؛

٤ - تطلب، في هذا الصدد، وبدون أن يشكل ذلك سابقة، أن يكون تقرير الأمين العام المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين استكمالاً للتقرير الحالي.

(١) A/70/326.